باء- مرحلة المشاورات الوطنية

تمثّل مرحلة المشاورات الوطنية جانباً أساسياً من جوانب مشروع تقدير التكاليف. وفي هذه المرحلة، تبرز أهمية إشراك الحكومة على أرفع مستوى ممكن، ولا سيما الأطراف الحكومية المشاركة في المرحلة التحضيرية. ومن المهمّ أيضاً إنشاء منبرٍ وطني رفيع المستوى لضمان الالتزام بتبادل المعلومات المتوفرة. وفي ما يتعلّق بحوكمة مشروع تقدير التكلفة، يمكن أن تقود هذه المهمة الحكومة أو المنظّمات غير الحكومية أو الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة (أنظر الجدول).

ممارسة جيدة

لضمان اعتماد النتائج التي تتوصل لها البحوث وتنفيذها، يُوصى بالقيام بمشروع متعدّد الشركاء، بقيادة حكومية. ويمكن للمنظّمات غير الحكومية أن تقوم بدورٍ مفيد في الدعوة بضرورة قيام الحكومة بإجراء دراسة لتقدير التكلفة.

خيارات الحوكمة

المملكة المتحدة لعام 2004: مشروع بقيادة الحكومة

في عام 2003، كلّف المكتب الحكومي لشؤون المساواة في المملكة المتحدة البروفسورة سيلفيا والبي Sylvia Walby بدراسة الفجوات في البيانات المتوفرة المتعلقة بالعنف الأسري. وقد ساهم خبراء دوليون في إعداد البحث، وقدم موظّفو وحدة تحليل الاقتصاد والموارد في وزارة الداخلية مشورة خبيرة. واستقيت البيانات عن حجم العنف الأسري وطبيعته من تقرير عام 2001 عن مسح الجرائم في بريطانيا.

أوكرانيا 2008: مشروع بقيادة منظمة غير حكومية

في أوكرانيا، بدأت منظمة غير حكومية لحقوق المرأة (لاسترادا-أوكرانيا) عملية تقديرٍ للتكلفة، بالشراكة مع معهد الدراسات الاجتماعية ووزارة الداخلية (مركز لاسترادا الأوكراني الدولي لحقوق المرأة، 2008).

مصر 2015: مشروع بقيادة الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

في مصر، وبقيادة المجلس القومي للمرأة، نسّق صندوق الأمم المتحدة للسكان الدراسة التي أجريت بالشراكة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وقد أُنشئت لجنة استشارية وطنية لإدارة هذا المشروع الذي نُفذ على نطاق البلد، واستُعين خلاله بخبراء دوليين ووطنيين في علم الاقتصاد. وأجريت مشاورات مع الجهات المعنية من وزارات ومؤسسات تُعنى بتقديم خدمات الحماية والاستجابة للناجيات.

وقدّرت الدراسة أن تكلفة العنف الأسري للنساء والأسر المعيشية في مصر قد تبلغ 6.15 مليار جنيه مصري أي ما يقارب 769 مليون دولار أمريكي (على أساس سعر صرف قدره 8 جنيهات مصرية للدولار الواحد) إذا ما استمرت معدلات العنف على ما هي عليه(*).

(*) إجراء دراسة لتقدير التكلفة مشروعٌ مكلف للغاية. وفي حالة مصر، التي بلغت تكلفة الدراسة فيها ما يقارب 35,000 جنيه مصري، تجدر الإشارة إلى أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قام بجزء رئيسي من الدراسة. ولو لم يقم موظّفو هذا الجهاز بتحليل البيانات الكمية، لتعيّن توظيف باحثين خارجيين، ما كان من شأنه زيادة تكاليف الدراسة.